شرم الشيخ تضع اللمسات النهائية للمؤتمر العالمي .. ومشروعات الطاقة تتصدر أجنداته

معوقات تحد من مشاركة مستثمرين في قمة مصر الاقتصادية

■ مستثمرون سعوديون : لا توجد أي تفاصيل عن المشروعات التي من المقرر أن تطرحها الحكومة المصرية

القاهرة - «وكالات» : كثّفت الحكومة المصرية استعداداتها للمؤتمر الاقتصادى العالمى، المرتقب عقده بمدينة شرم الشيخ، الجمعة المقبل، وانتهت وزارتا البترول والكهرباء من إعداد 24 مشروعاً فى مجال البترول والغاز والصناعات البتروكيماوية ومحطات توليد الكهرباء تمهيدا لعرضها على المؤتمر.

واعلن المهندس شريف إسماعيل، وزير البترول، فى بيان، الأحد، إعتزام الوزارة طرح 12 مشروعاً باستثمارات 7.3 مليار دولار، بهدف رفع كفاءة معامل التكرير لزيادة الإنتاج المحلى من المنتجات البترولية، والاستفادة من الخامات البترولية فى مشروعات البتروكيماويات لزيادة القيمة المضافة.

وكشفت وزارة الكهرباء انها ستطرح تشييد 12 محطة لتوليد ونقل الطاقة، بعضها لمصلحة القطاع الخاص، وقال الدكتور محمد اليمانى، المتحدث باسم الوزارة، إنه سيتم فتح الباب للاستثمارات الخاصة فى هذه المشروعات إضافة لنظم التحكم والعدادات الذكية، ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

وكشف السفير الإثيوبى بالقاهرة، محمود درير غيدى، أن رئيس وزراء بلاده، هيلا مريام ديسالين، سيحضر المؤتمر، وقال إن ديسالين سيصطحب معه وفدا رفيع المستوى للمشاركة، استجابة لدعوة الرئيس عبدالفتاح السيسى له، خلال لقائهما على هامش قمة الاتحاد الأفريقى، فى يناير الماضى.

وأضاف أن ديسالين سيجتمع بمجلس الأعمال المصرى الإثيوبى، فور وصوله مصر لبحث الاستثمار بين البلدين، وستتم إقامة معرض كبير للمنسوجات الإثيوبية بالقاهرة بالتنسيق مع الغرف التجارية الإثيوبية.

فى سياق متصل كشف امين عام الجمعية المصرية السعودية، أحمد درويش، إن عدداً كبيراً من المستثمرين السعوديين لم يتمكنوا من المشاركة فى مؤتمر مصر الاقتصادي المقرر عقده الأيام المقبلة، بسبب معوقات التنظيم وعدم تواصل الجهات المنظمة والمسؤولة مع رجال الأعمال والمستثمرين الراغبين فى المشاركة بالمؤتمر.

وأوضح فى تصريحات لـ«العربية.نت»، أنه رغم اقتراب موعد عقد المؤتمر، لكن حتى الآن لا يوجد أي تفاصيل عن المشروعات التي من المقرر ان تطرحها الحكومة المصرية، وان الجهات المسؤولة عن ذلك اكتفت بوضع جميع المشروعات ودراسات الجدوى الخاصة بها تحت تصرف بنوك الاستثمار، والتي بدورها أطلعت الشركات المدرجة لديها على جميع تفاصيل المشروعات التي من المفترض أن تتخذ فيها الشركات الاستثمارية قرارات حاسمة ونهائية خلال أيام المؤتمر.

وقال إن مشاكل المستثمرين السعوديين في مصر مازالت قائمة، وإن نحو 15 شركة تواجه مشاكل تتعلق بالتعاقدات، وإن شركتين فقط تواجهان مشاكل مع وزارة الاستثمار المصرية في مشاريع يتجاوز حجم الاستثمار فيها نحو 5 مليارات جنيه.

وتابع: «كنا ننتظر أن ينتهي قانون الاستثمار الموحد المتوقع صدوره خلال أيام وأن يقضي على جميع المشاكل العالقة، ولكن للأسف لم يتطرق القانون إلى آليات دخول وخروج رؤوس الأموال»، كما لم ينص القانون على أن هيئة الاستثمار هي المنوط بها القيام بمهام الشباك الواحد لإنهاء جميع الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة أو نشاط استثماري في مصر.

وقال إن عدد الشركات السعودية التي سوف تشارك بالمؤتمر لا يزيد عن 150 شركة فقط، في حين يوجد عشرات الشركات كانت على استعداد للمشاركة بالمؤتمر، ولكن بسبب عدم التواصل والتفاعل بين الجهات المنظمة والمسؤولة عن الإعداد للمؤتمر، لم تتمكن هذه الشركات من التسجيل والحضور.

ولفت إلى أن هذه الشركات التي سوف تشارك في المؤتمر تلقت دعواتها من رئاسة الجمهورية بمصر، فيما لم يكن هناك أي تواصل بين وزارة التعاون الدولي ووزارة الاستثمار مع هذه الشركات، ولولا تدخل الرئاسة وإرسال الدعوات ما كان هناك أي حضور للشركات السعودية بالمؤتمر.

وأشار إلى أن الجميع كان يتوقع أن تتجه الحكومة المصرية إلى حل جميع مشاكل المستثمرين قبل عقد القمة، ولكن حتى الآن لا يوجد أية مؤشرات تؤكد ذلك.

من جهة أخرى أعلن وزير التخطيط المصري أشرف العربي، أن القاهرة تستهدف جذب استثمارات أجنبية تبلغ 60 بليون دولار خلال السنوات الأربع المقبلة وتحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ سبعة في المئة في المتوسط.

وأشار في حديث إلى وكالة «رويترز» إلى أن مصر تطمح أيضاً إلى خفض عجز الموازنة ومعدل البطالة عن عشرة في المئة خلال السنوات الأربع المقبلة من 2015 – 2016 حتى 2018 – 2019.

ويذكر ان الاقتصاد المصري تضرر على مدى خمس سنوات من القلاقل السياسية، لكن الاقتصاد بدأ يتحسن بعد انتخاب عبدالفتاح السيسي رئيساً في يوليو والذي وضع خطة للاصلاح الاقتصادي بدأ تنفيذها في يوليو الماضي وتضمنت خفض دعم الطاقة وزيادة الضرائب.

وقال العربي : «نستهدف استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 60 بليون دولار بدءاً من عام 2015 – 2016 وحتى نهاية 2018 – 2019 (...) ومتوسط نمو سبعة في المئة خلال السنوات الأربع المقبلة، ونعمل على نمو اقتصادي إحتوائي. لا نستطيع التوصل الى نمو مستدام من دون عدالة إجتماعية. هذا ما نعمل عليه الآن. النمو الاحتوائي هو أن يشعر المواطن بالنمو والتغييرات التي تحدث في مصر».

وأضاف: «نسعى إلى أن نصل بالمعدل إلى عشرة في المئة خلال 2018 – 2019 وهذا تحد كبير ولكننا نعمل على تنفيذه، وعلى خفض عجز الموازنة إلى أقل من عشرة في المئة خلال الفترة ذاتها وأن تنخفض معدل البطالة إلى أقل أيضاً من عشرة في المئة وأن نعود من جديد إلى مستوى ثمانية في المئة».

ولفت وزير التخطيط إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.3 في المئة في الربع الثاني من السنة المالية 2014 – 2015 مقارنة بـ1.4 في المئة قبل سنة، وبلغ 5.6 في المئة في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية في مقابل 1.2 في المئة قبل سنة. وتعول الحكومة على خططها الإقتصادية الجديدة ومشاريعها القومية لخفض معدل البطالة وزيادة النمو. وبلغ معدل البطالة 12.9 في المئة في ديسمبر في مقابل 13.4 في المئة قبل سنة.

قوانين جديدة

وأوضح العربي أن الحكومة انتهت فعلاً من «قانون جديد للكهرباء يفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة، أتوقع صدور هذا القانون خلال هذا الشهر». وتواجه مصر أزمة في الطاقة هي الأسوأ منذ سنوات وتكافح للتدبير إمدادات الوقود الكافية تحاشيا لإثارة غضب شعبي بسبب انقطاع الكهرباء، وأكد أن الحكومة انتهت أيضاً من قانون الخدمة المدنية الذي لم يتغير منذ عام 1978 متوقعاً أن يصدر بقرار جمهوري خلال أيام. وأضاف: «القانون الجديد يقوّم الموظف في شكل صحيح سواء من حيث الأجور أو الحوافز أو درجات الترقية وسنواتها، وأيضا من خلال التوظيف بعيدا من الواسطة والفساد من خلال امتحان مركزي الكتروني على مستوى الجمهورية». وحددت مصر في شباط (فبراير) 2014 حداً ادنى للاجور عند 1200 جنيه (157 دولارا) وحداً اقصى عند 43 الف جنيه. ويسري الحد الأدنى للاجور على 4.9 مليون موظف حكومي ويكلف موازنة الدولة نحو 18 بليون جنيه إضافية سنوياً.

وقال العربي إن قانون الخدمة المدنية الجديد سيفتح الباب أمام الموظفين لإمكان التقاعد عند سن الـ65 من دون فقدان اي من ميزات التقاعد عند بلوغ سن الـ60. ويعمل في القطاع الحكومي في مصر اكثر من ستة ملايين موظف. ووفق العربي، تأمل الحكومة في الانتهاء من مسودة قانون العمل في وقت قريب على ان يعرض على مجلس النواب الجديد.

وكانت الحكومة اقرت الاسبوع الماضي تعديلات على قانون الإستثمار الموحد بما يحقق حماية المستثمرين ويقدم لهم ضمانات وتسهيلات تعزز ثقتهم قبيل القمة الإقتصادية في منتصف مارس.

وقال العربي إن بلاده تتوقع الإنتهاء من التشابكات المالية الحكومية بين كثير من الأطراف خلال ثلاث سنوات. وعن مشكلة المستحقات المالية بين الجهات الحكومية المختلفة واضاف: «ملف التشابكات المالية بين الجهات الحكومية معقد جداً منذ عام 1980 ولكننا حددنا المشكلة وإجمالي قيمة التشابكات ووضعنا طرق الحل ومعظمها سيعمل بمقاصة بين الجهات، وأكثرها تعقيداً ما بين وزارة البترول والكهرباء والمال (...) وأيضا بين التامينات والمعاشات والمال (...) القيمة كبيرة جداً (تبلغ) المئات من البلايين».

ورداً على سؤال عن قانون الإستثمار الخاص بمحور تنمية قناة السويس قال العربي «ما زال امامه بعض الوقت. لا أتوقع خروجه هذا الأسبوع إلا إذا حدثت مفاجأة (...) ستعرض ملامح القانون على المستثمرين في القمة لكن لا أتوقع صدوره قبلها».

وقال العربي إن المؤتمر الذي سينعقد الجمعة المقبل «مهم جداً لعودة مصر إلى الخريطة الإستثمارية في العالم، مهم جداً أن نقول للعالم إن مصر بُعاد تشكيلها من جديد وأن هناك إرادة في تحقيق اصلاحات على المستويات كافة في البلد». ويُنظر إلى مؤتمر شرم الشيخ باعتباره جزءاً رئيسا من جهود للنهوض بالاقتصاد تتضمن إصلاحات مثل خفض دعم الطاقة وزيادة الضرائب وتحرير سعر الصرف.

وتابع: «الحكومة الحالية مدركة جداً حجم التحديات التي نعيشها داخلياً وإقليمياً وخارجياً، هناك تحديات قاسية جداً. نحن في حرب حقيقية على كل المستويات سواء اقتصادياً أو سياسياً ولكننا مصممون على النجاح».

القاهرة ستطرح تشييد 12 محطة توليد كهرباء خلال المؤتمر

■ العربي : نستهدف جذب استثمارات بقيمة 60 بليون دولار خلال السنوات الأربع المقبلة

■ تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ سبعة في المئة هدف نسعى لإنجازه عاجلاً

■ قانون الاستثمار الموحد لم يتطرق إلى آليات دخول وخروج رؤوس الأموال

اشرف العربي

■ غيدي: وزير الخارجية سيجتمع بمجلس الأعمال المصري - الإثيوبي في شرم الشيخ

محمود دريد غيدي

■ مشكلات رجال أعمال المملكة في مصر مازالت قائمة و15 شركة تواجه مشاكل تتعلق بالتعاقدات

انتشار كثيف لقوات الجيش والشرطة لتأمين ضيوف مصر

الاستعدادات لتواصل لانجاح المؤتمر